E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/S-4/L.3/Rev.1
5 March 2002
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
الدورة الاستثنائية الرابعة
بيروت، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥

البرنامج ١٨- التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا (الإسكوا)

التوجه العام

١- يتمثل التوجه العام للبرنامج في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة والمنصفة والمستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي معاً، بحيث يُتاح لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في نهاية الأمر، أن تواجه بفعالية التغير السريع للبيئة الاقتصادية العالمية وأن تعزز نوعية معيشة الناس. ولهذه الغاية، سيعمل البرنامج على حفز التعاون والتكامل الإقليميين من خلال توفير الدعم للبلدان الأعضاء في صياغة برامج وآليات وحلول إقليمية تختص بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي على السواء، وتساعد هذه البلدان على التضافر واتخاذ المواقف المشتركة، فتسهّل بذلك تحقيق التكامل الإقليمي والانضمام على نحو متوازن إلى الاقتصاد العالمي، وتراعي، في الوقت ذاته، الاهتمامات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢- أما مساهمة الإسكوا في نهاية المطاف فتتركز في مساعدة البلدان الأعضاء على إيجاد مناخ مُمكِّن يُحفز على تحقيق التنمية المستدامة بعناصرها الثلاثة المترابطة والمتضافرة: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٣- ويُستمد توجه البرنامج من قرارات الجمعية العامة ومن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي حدد، في قراره ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣، اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ثم عَدل هذه الاختصاصات في قراره ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥، لإبراز البعد الاجتماعي لمهام اللجنة، وغيّر في الوقت نفسه اسمها بحيث أصبح "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، لكي يعكس هذا التغيير. وللبرنامج توجُّه آخر غير هذا، مستمد من قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ولا سيما القرار ٢٢٠ (د-٢٠) بشأن اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لإعلان

بيروت المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٩، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اللجنة. وقد عرض هذا الإعلان رؤية لدور اللجنة ومهامها في القرن الحادي والعشرين، وتستهدف تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي، تمشيا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط أداء الأمم المتحدة وهي على أعتاب الألفية الثالثة. كذلك يسترشد توجه البرنامج بتوصية قدمت خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠١، ودعي فيها إلى "تركيز أنشطة الأمانة التنفيذية على عدد محدود من الأولويات، ومن ثم تقليص عدد أنشطتها بما يتناسب وذلك. كما أوصي بالتركيز على التكامل الإقليمي العربي ودراسة الآليات الكفيلة بتفعيله، وبإعادة النظر في الهيكل التنظيمي القائم للأمانة التنفيذية، بما يخدم التكامل العربي".

٤- المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج منوطة باللجنة، التي تتمحور استراتيجيتها العامة حول ستة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة. وستركز الإسكوا، في تحقيق هدفها، على مواصلة إدراج المكونات البشرية والاجتماعية ضمن التخطيط الإنمائي؛ كما انها ستركز على بناء القدرات في مجال الإدارة المؤسسية والاقتصادية، وزيادة إنتاجية وتنافسية قطاعات الإنتاج، وزيادة استخدام الموارد البشرية المتاحة؛ وصياغة وترويج القيم الاجتماعية الإيجابية؛ ودعم المجتمع المدني والحكم السليم.

٥- وفيما يلي العناصر الرئيسية للاستراتيجية التي ستسعى الإسكوا إلى تنفيذها:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في مواجهة المتطلبات المتعددة الأبعاد للعولمة، من خلال تعزيز القدرة التنافسية المستندة إلى الفعالية الاقتصادية واكتساب المهارات التكنولوجية اللازمة؛

(ب) الاضطلاع بدور قاعدة انطلاق لعمليات إقامة الشبكات ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء وفيما بين كل الجهات الفاعلة في عملية التنمية، وخصوصا مؤسسات المجتمع المدني، دعما للحكم السليم الشفاف، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات المهام الإقليمية؛

(ج) الدعوة لاتباع نهج متعدد القطاعات في مواجهة القضايا التي ينصب عليها اهتمام برنامجي مشترك، وبالأخص قضايا التخفيف من الفقر، وإدراج النوع الاجتماعي ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة، والفئات الأشد حرمانا، واكتساب تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والحكم السليم الشفاف، والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، والقضايا المرتبطة بالبيئة؛

(د) إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء حول إدراج الأبعاد البشرية والاجتماعية للتنمية ضمن سياساتها، وذلك من خلال التركيز على بناء قدرات الموارد البشرية؛ واقتراح آليات تحدد بواسطتها المواصفات والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في الموارد البشرية والتي تمكن الدول الأعضاء من أن تصبح هي القوة المحركة للتطور الاجتماعي والاقتصادي؛ وتأمين التدريب الملائم والمساعدة الفنية في الميادين ذات الصلة بالموضوع؛

(هـ) تقديم المساعدة على إنتاج أو إعداد بيانات ومؤشرات موثوقة ومهيأة طبقا لاحتياجات المستخدمين ومتسقة وموافقة للمعايير الإحصائية المعترف بها دوليا، بحيث تكون أداة للتحليل السليم ولصياغة السياسات السديدة؛ والمساعدة في جمع البيانات وبحثها وتحليلها؛ ورصد الاتجاهات؛

(و) تقديم الدعم المستمر إلى البلد العضو الأقل نمواً (اليمن) والى سائر البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، خصوصاً من حيث تعزيز التنمية والإعمار بعد النزاعات في بلدان الإسكوا التي شهدت حروباً وصراعات أهلية.

٦- وقد حافظت الإسكوا في أداء مهامها، وستظل تحافظ، على ترتيبات التعاون مع الدول الأعضاء ومع مجموعة من المنظمات الإقليمية التابعة وغير التابعة للأمم المتحدة، وخصوصاً جامعة الدول العربية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)، وسائر اللجان الإقليمية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسات بريتن وودز.

البرنامج الفرعي ١- السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

الهدف

٧- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تحقيق أثر إيجابي في التكامل والتعاون الإقليميين بين بلدان الإسكوا، استناداً إلى نهج منسق في الإدارة المستدامة المتكاملة للمياه والطاقة ولقطاعات الإنتاج.

الإستراتيجية

٨- المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، منوطة بشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. فمن خصائص منطقة الإسكوا الاتجاه إلى التصحّر، إضافة إلى قلة مواردها المائية وعدم التساوي في توزع هذه الموارد، وامتلاكها موارد وافرة، إنما متفاوتة التوزع، من احتياطيات الطاقة الأحفورية والمتجددة. كما تعرف المنطقة بتدني إنتاجيتها وضعف القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج فيها لأسباب يعود بعضها، على الأقل، إلى عدم كفاءة استخدام المياه والطاقة، وخصوصاً في الزراعة والصناعة. وتبعاً لذلك، ستستهدف الأنشطة أربعة عناصر مترابطة هي: (أ) الإدارة المستدامة المتكاملة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) السياسات البيئية السليمة؛ (ج) تحقيق التنمية المستدامة بالاعتماد على القدرة التنافسية والتنسيق بين قطاعات الإنتاج؛ (د) سياسات وتدابير إدراج البُعد الاجتماعي ضمن عملية التنمية المستدامة.

٩- وسيجري، في هذه المجالات، صوغ وترويج آليات للتعاون الإقليمي. كما ستبذل الجهود لإذكاء وعي أصحاب القرار والمستخدِمين فيما يتصل بقضيتين بالغتي الأهمية هما المياه والطاقة. وستُساعَد الدول الأعضاء على مواجهة تبعات سياسات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة والخصخصة في هذه القطاعات.

١٠- وسيُركّز خصوصاً على السعي إلى إيجاد حلول ملائمة للمشاكل المواجَهة وعلى الدعوة لترشيد استخدام موارد المياه والطاقة. فالبرنامج سيروّج لاتباع سياسات وتدابير تختص بالإدارة المتكاملة والمستدامة لموارد المياه والطاقة الموجودة والممكن إيجادها، وذلك بتوفير برامج ومواد للتدريب على بناء القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة هذه الموارد، بحيث تزداد كفاءة استخدامها، ولا سيما في الزراعة

والصناعة. ومن شأن ذلك أن يوصل أيضاً إلى التحديث المستمر لقاعدة بيانات موارد المياه والطاقة، وفي آخر الأمر إلى إنشاء نظام للمعلومات الجغرافية يختص بهذه الموارد.

١١- وسيولى اهتمام خاص لتهيئة وترويج آليات التعاون الإقليمي وللجوانب القانونية والفنية للتعاون الإقليمي في إدارة الموارد المائية المشتركة وشبكات الطاقة.

١٢- وستسدى المشورة إلى الدول الأعضاء حول وسائل وأساليب إدراج الحق في التنمية ضمن إدارة المياه والطاقة وحماية البيئة. وبوجه الخصوص، سيُساند صانعو القرار في الجهود التي يبذلونها لجعل سياساتهم وخططهم مشتملة على الجوانب الاجتماعية لإدارة المياه والطاقة والبيئة. وستحدَّد وسائل وأساليب تزيد من سهولة حصول الفقراء، ولا سيما النساء الفقيرات، على الطاقة والمياه بأسعار رخيصة، وخصوصاً على المياه النظيفة، وسيُسعَى إلى إتاحة خيارات تسهِّل إيجاد وظائف جديدة وتوليد مداخيل لفائدة النساء خصوصاً.

١٣- وستسهِّل الأنشطة إنشاء وتنسيق آليات للرصد والإبلاغ تُعنَى بالقضايا البيئية، وحفظ وتطوير مؤشرات للتنمية المستدامة على نطاق المنطقة، وتشجيع تنفيذ الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق مساندة الحكومات في الجهود التي تبذلها لإدراج الاعتبارات البيئية ضمن سياساتها الإنمائية، وتسهيل صياغة مواقف ومقترحات إقليمية؛ وسيفاد عن ذلك في جدول الأعمال العالمي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيُعقد قريباً بالتعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة.

١٤- وسيؤمن الدعم للدول الأعضاء في الاضطلاع، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بتهيئة وتنفيذ أدوات للسياسات القطاعية المنسقة في الزراعة والصناعة، وضمن ذلك تنسيق المعايير على المستويين الوطني والإقليمي وتطبيق مخططات إصدار شهادات المطابقة واعتمادها.

١٥- وسيولى اهتمام خاص لتطوير المؤسسات وربطها وتجميعها، ولاعتماد مخططات ابتكارية في الإدارة والتكنولوجيا، وتحسين الروابط بين التكنولوجيا والتطوير القطاعي، من أجل الربط بين الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، كل بمفردها، لتعزيز القدرة التنافسية ولتحويل الابتكارات إلى وسائل فعالة للتنمية. وستبذل الجهود لمساعدة البلدان الأعضاء على سد الثغرات بين السلاسل الرأسية أو على البدء في استخدام صناعات ذات تكنولوجيا رفيعة تستند إلى المعرفة، وذلك من خلال تشجيع تنمية قطاعي الإنتاج والخدمات لتحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة، واكتساب القدرة التنافسية، وتحقيق الاستدامة اللازمة في اقتصادات الدول الأعضاء والمنطقة. وستحدَّد تدابير لتسهيل بناء القدرات غرضها تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية وتأمين توافُق الخدمات والنواتج الصناعية والزراعية مع البيئة.

الإنجازات المتوقعة

١٦- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء على صوغ سياسات متكاملة تختص بالإدارة الفعالة والمستدامة لموارد المياه والطاقة؛ (ب) زيادة اهتمام الدول الأعضاء بالتعاون الإقليمي على إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة وشبكات الطاقة؛ (ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على

صوغ وتنفيذ سياسات وتدابير تستهدف تحقيق التنمية المستدامة؛ (د) زيادة استخدام الدول الأعضاء لأدوات وأساليب تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الإنتاج.

مؤشرات الإنجاز

١٧- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تصوغ سياسات وتدابير وتكنولوجيات سليمة بيئياً لإدارة موارد المياه والطاقة؛ (ب) عدد البلدان التي توافق على النظر في ضم جهودها إلى جهود تنفيذ الإطار الإقليمي الذي صيغ للتعاون في إدارة موارد المياه السطحية والجوفية المشتركة وشبكات الطاقة؛ (ج) عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ سياسات وتدابير للإدارة البيئية، وضمانات لحماية البيئة وتقليل التلوث؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد تكنولوجيا ابتكارية ومبادرات إدارية غايتها تعزيز القدرة التنافسية واستخدام هذه التكنولوجيا على مدى أطول وبفعالية أكبر.

البرنامج الفرعي ٢- السياسات الاجتماعية المتكاملة

الهدف

١٨- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تحقيق التعاون الإقليمي في الدعوة والترويج لاتباع سياسات اجتماعية شاملة متكاملة تختص بالمنطقة تحديداً، وتراعي النواحي الثقافية، وتتجه وجهة عملية.

الاستراتيجية

١٩- تُناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة التنمية الاجتماعية، التي تؤدي دوراً حيوياً في مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة مشاكل اجتماعية مثل عدم التوازن في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحاجة إلى سياسات اجتماعية شاملة متكاملة، والحاجة إلى معالجة الأثر الاجتماعي والثقافي الذي تحدثه العولمة في المجتمع، وضمن ذلك التفاوت في توزيع منافع تحرير التجارة، وسرعة وتيرة التغير التكنولوجي. ولذلك سيوجَّه البرنامج الفرعي نحو الترويج لاتباع نهج في التنمية الاجتماعية يكون متكاملاً وشمولياً ومستنداً إلى الحق في التنمية، ونحو تعزيز القيم الثقافية والاجتماعية الإيجابية. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيظل صوغ سياسات التنمية الاجتماعية من الأولويات.

٢٠- وسيسعى البرنامج الفرعي، عند اضطلاعه بمهامه، إلى تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

(أ) الترويج لاتباع سياسات ونهوج ومنهجيات وبرامج جيدة التركيز ومراعية للنوع الاجتماعي، تساهم في تعزيز التكامل والإدماج والإنصاف في الميدان الاجتماعي؛

(ب) إسداء المشورة إلى الدول الأعضاء حول صياغة سياسات اجتماعية شاملة متكاملة تستند إلى الأبحاث والمشاريع النموذجية وأفضل الممارسات، وتأخذ في اعتبارها الروابط المتينة والمعقدة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع التركيز خصوصاً على التخفيف من الفقر والبطالة، والتعليم المرتبط بالعمل، وتمكين المرأة، والتكامل الاجتماعي، والسكان، والتنمية الحضرية، والإسكان؛

(ج) اتاحة منبر، من خلال الإسكوا، لإنشاء روابط تشبيكية مستقرة ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي، وضمنها المنظمات غير الحكومية، ولتعزيز المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية عموماً والحكم الحضري السليم خصوصاً، وذلك كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة؛

(د) تزويد الدول الأعضاء بالمساعدة اللازمة لتعزيز المؤسسات وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية، بحيث يُنتهى إلى تأمين استجابات إقليمية متكاملة لجداول أعمال المؤتمرات العالمية والى اتخاذ إجراءات منسقة فيما يتعلق بهذه الجداول؛

(هـ) مساعدة الدول الأعضاء في صياغة استراتيجيات وسياسات التنمية البشرية المستدامة وفي اتخاذ إجراءات متكاملة للسياسة العامة، مع إيلاء الاعتبار خصوصاً للتخفيف من الفقر والبطالة، والتركيز على الشباب والنساء، وذلك من خلال زيادة إمكانات الحصول على تعليم أفضل والارتقاء بالمهارات بحيث تتطابق مع احتياجات سوق العمل الجديدة. ولهذه الغاية، ستجري الإسكوا مسوحاً وتحليلات ميدانية تتناول حالة عمالة الشباب والنساء؛ وعرض وطلب القوى العاملة، ورابطات الأعمال التجارية، وتحسين سياسات العمالة، وإمكان تبادل القوى العاملة بين الدول الأعضاء. كما انها ستوجه أو تنفذ مشاريع ترتبط بإتاحة فرص العمل المستقل؛

(و) المساهمة في زيادة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي إجمالاً من خلال السير في حملات إعلامية، وتنظيم اجتماعات وورشات تدريبية حول القضايا ذات الأهمية الحاسمة، وبناء القدرات لدى الآليات الوطنية العاملة لتمكين المرأة والنهوض بها، وذلك عن طريق الدعوة لاتباع نهج يستند إلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين في المنطقة، ويشمل إدراج منظور يتعلق بالنوع الاجتماعي في المجرى الرئيسي للسياسات والخطط والبرامج؛

(ز) مساندة الدول الأعضاء والسلطات المحلية في صياغة سياسات وبرامج ملائمة، إبتكارية ومتكاملة، بشأن السكان والتنمية، وفي تحسين البيئة المادية والدعوة لإقامة شراكة في هذا المجال بين الحكومات والبلديات، وفي زيادة القدرة على تحقيق المشاركة الشعبية في التنمية الحضرية على الصعيد المحلي، وخصوصاً في المدن وسائر المراكز الحضرية؛

(ح) إيلاء اهتمام خاص لإعادة الإعمار بعد النزاعات، تراعى فيه الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والمادية، للتنمية.

الإنجازات المتوقعة

٢١- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي:(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على صياغة سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة، تشتمل على القيم الثقافية المؤاتية؛ (ب) زيادة آليات التشبيك التي تعمل للتنمية الاجتماعية وتربط بين الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ج) تحسين قدرة صانعي السياسات على تهيئة سياسات وتدابير وآليات وبرامج للتخفيف من الفقر، من أجل تنفيذ المشاريع التي تستهدف فتح فرص العمالة المنتجة أمام السكان؛ (د) تقوية استجابة صانعي السياسات

لصياغة السياسات والبرامج والآليات المراعية للنوع الاجتماعي؛ وفهم القضايا الرئيسية التي ينطوي عليها تمكين المرأة؛ والتوعية بأهمية إدراج النوع الاجتماعي ضمن المجرى الرئيسي للأنشطة؛ (هـ) تحسين قدرة صانعي السياسات على أن يعالجوا، في استراتيجياتهم، القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تتصل بالحكم الحضري السليم وأمن الحيازات العقارية.

مؤشرات الإنجاز

٢٢- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد بلدان الإسكوا التي تصوغ وتنفذ سياسات اجتماعية ملائمة؛ (ب) عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ج) ازدياد التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للتخفيف من الفقر والبطالة، وخصوصا بين الشباب والنساء؛ ولضمان تعليم كاف أو إنشاء مرافق للتدريب الفني لصالح الفقراء؛ (د) عدد البلدان والمؤسسات التي تدرج في سياساتها وخططها وإحصاءاتها منظورا يتعلق بالنوع الاجتماعي، بحيث ينتج من ذلك ازدياد مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتكاثر النساء الفقيرات اللواتي ينشئن مؤسسات أعمال خاصة بهن، وإجراء تغييرات في القوانين لصالح النساء، وزيادة عدد البلدان التي تنضم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛ (هـ) تكاثر القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة وذات الصلة بالحكم الحضري السليم ضمن استراتيجيات صانعي السياسات.

البرنامج الفرعي ٣- التحليل والتنبؤ الاقتصادي من أجل التنمية الإقليمية

الهدف

٢٣- يستهدف هذا البرنامج الفرعي زيادة قدرة الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إجراء تقدير كمي للبيانات والاتجاهات الاقتصادية والمالية.

الإستراتيجية

٢٤- تناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة التحليل الاقتصادي.

٢٥- وستستهدف الاستراتيجية ثلاث قضايا ذات صلة بالموضوع: (أ) أداء واتجاهات الاقتصاد الكلي؛ (ب) تحليل أداء قطاعات الإنتاج؛ (ج) إجراء التوقعات الاقتصادية. وسيقتضي تنفيذ البرنامج الفرعي مساعدة الدول الأعضاء على صوغ سياسات اقتصادية واستراتيجيات إنمائية ملائمة لمواجهة التحديات والفرص الجديدة. ولذلك سيجري البرنامج الفرعي استعراضات وتقييمات وتحليلات معمقة للأحوال والاتجاهات الاقتصادية في المنطقة بغية تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات والأدوات التي تمكنها من الاستجابة لمتطلبات صنع السياسات والتخطيط على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن المساهمة بفعالية في التكامل الإقليمي.

٢٦- وسيجري البرنامج الفرعي أيضاً تحليلاً للاتجاهات الرئيسية في قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، وكذلك دراسات اقتصادية مقارنة تتناول مجموعة أو مجموعة فرعية من القطاعات الخدمية أو الإنتاجية المختارة في الدول الأعضاء، بغية تقييم القوى المقارنة لهذه القطاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي. كما انه سيحلل قضايا الاقتصاد الكلي وأداء قطاعات الإنتاج مستعيناً بأدوات المحاكاة المستخدمة حالياً في مجالات التحليل والتوقع والسياسة العامة. ثم إنه سيتابع الاتجاهات والتحولات الاقتصادية الدولية ذات الصلة بالاقتصادات الوطنية والإقليمية، وخصوصاً تحليل أثرها على العمالة وسائر القضايا الاجتماعية. وسيجري أيضاً تحليلاً لما تشهده المنطقة من اتجاهات في الأسواق المالية وفي تعبئة الموارد المالية؛ ومن التطورات الضريبية؛ واتجاهات الديون الخارجية والمحلية؛ والنظم المصرفية وأسواق التسليف؛ واتجاهات مناخ المنافسة المتزايدة. وستُساندَ الدول الأعضاء من أجل زيادة قدرتها على إجراء التحليل الاقتصادي اللازم لصنع القرار على كل الأصعدة. وسيُحقق ذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية، وإعداد مواد للتدريب، وتقديم المساعدة الفنية، مع التأكيد على جوانب مهارات التحليل في تنمية الموارد البشرية وعلى استخدام مجموعة متسقة من مؤشرات وأدوات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وكذلك نماذج لإجراء التوقعات الاقتصادية ومؤشرات إنمائية متعددة الأبعاد والتخصصات.

٢٧- وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول الأعضاء وأثرها على العمالة والقضايا الاجتماعية.

الإنجازات المتوقعة

٢٨- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) استفادة صانعي القرار من متغيرات واتجاهات الاقتصاد الكلي، وكذلك من الاتجاهات الرئيسية لقطاعات الاقتصاد الإنتاجية، لتحقيق أهداف التنمية؛ (ب) زيادة استخدام الدول الأعضاء لمؤشرات التكامل الإقليمي؛ (ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء ورابطات الأعمال على رصد اتجاهات الإنتاجية وأداء قطاعات الإنتاج؛ (د) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تقييم أحوالها الاقتصادية المقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقدرة صانعي القرار في الدول الأعضاء على إجراء التدخلات في أوقاتها المناسبة.

مؤشرات الإنجاز

٢٩- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) زيادة عدد البلدان التي تستخدم نماذج إجراء التوقعات الاقتصادية وكذلك المؤشرات الإنمائية المتعددة الأبعاد والتخصصات؛ (ب) عدد التقارير الاقتصادية الإقليمية التي يُستعان في نشرها بمؤشرات التكامل الإقليمي التي تطورها الإسكوا؛ (ج) عدد الدول الأعضاء التي تستخدم المؤشرات الاقتصادية لتقييم أداء قطاعات الإنتاج؛ (د) زيادة عمليات التقييم التي تجريها الدول الأعضاء لسياساتها في مجال الإصلاح الاقتصادي ولأوضاعها الاقتصادية المقارنة.

البرنامج الفرعي ٤- التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة

الهدف

٣٠- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تسهيل تدفقات البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات عبر الحدود، لمواجهة التحديات التي يطرحها التوجه نحو العولمة.

الاستراتيجية

٣١- تُناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة العولمة والتكامل الإقليمي. أما الاستراتيجية التي يعتمدها فتشمل أربعة أبعاد متكاملة هي:

(أ) الانضمام إلى الأسواق الإقليمية توخياً لمواكبة الكتل الاقتصادية الناشئة. وسيجري التركيز على تسهيل تدفقات البضائع والأشخاص عبر الحدود من خلال ما يلي:

(١) التطوير المستمر لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي (اتسام)، الذي بُدئ فعلاً بتنفيذه. ولهذه الغاية، سيستهدف البرنامج الفرعي عقد اتفاقات إقليمية بشأن تنسيق المعايير الخاصة بمكونات وسائل النقل ضمن شبكة النظام المذكور، واستحداث قاعدة بيانات للنقل الإقليمي بواسطة تنسيق وتشبيك المعلومات الإحصائية المستمدة من الأنظمة الوطنية، وصياغة إطار منهجي لتحليل وتطبيق السياسات؛

(٢) تسهيل عبور الحدود في الموانئ وفي البر من خلال تقليل المعاملات الجمركية والإجرائية؛

(٣) التعاون مع اللجان الإقليمية على وضع مخططات تنفيذية لبناء القدرات لدى الدول الأعضاء فيما يخص إنشاء روابط برية وبرية-بحرية بين المناطق؛

(٤) الترويج للاتفاقات المعقودة في إطار الأمم المتحدة ومنها، مثلاً، اتفاقية عام ١٩٦٥ لتسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية، والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل البري الدولي (اتفاقية التير، ١٩٧٥)؛

(٥) ترويج واعتماد وتطبيق التوصيات التي تنتهي إليها مبادرات عالمية مثل مبادرة المركز المعني بتسهيل الإجراءات والممارسات الخاصة بالإدارة والتجارة والنقل، التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبرنامج فعالية التجارة، الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛

(٦) تنظيم حملات للتوعية بدور اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسائر الاتفاقات الثنائية، من أجل تحسين استعداد الدول الأعضاء لتحرير التجارة وبناء القدرات الإقليمية في هذا المجال؛

(ب) التجاوب مع اتجاهات تحرير التجارة العالمية بغية تخفيف الأخطار التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات واغتنام الفرص التي يتيحها ما يلي:

(١) الرصد والتحليل الدقيقان للاتجاهات الناشئة التي يسير فيها النظام التجاري الجديد ضمن منظمة التجارة العالمية؛

(٢) تنظيم اجتماعات للخبراء وورشات عمل من أجل بناء القدرات بغية تحسين تهيئة الدول الأعضاء للاشتراك في الجولات المقبلة للمفاوضات المتعددة الأطراف، وصياغة استراتيجية منسقة بشأن القضايا التي ينصب عليها اهتمام مشترك؛

(٣) تقديم خدمات استشارية للدول الأعضاء حول مختلف قضايا منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء في تحديد سياسات فعالة لتصدير منتجاتها الرئيسية بغية وضع حد لهبوط حصة منطقة الإسكوا في التجارة الدولية وتحسين الأداء في مجال التصدير. وتوخياً للانتفاع من اشتداد المنافسة الدولية، ستقدَّم المشورة إلى الدول الأعضاء حول طرائق تحسين المنافسة الحرة، في الأسواق المحلية، على المنتجات والخدمات المستوردة. وسيدرس البرنامج الفرعي أيضاً الأثر الذي يحتمل أن ترتبه المنافسة على المنتجات المصنوعة محلياً، وسيسدي المشورة حول وسائل وأساليب تنمية القدرة التنافسية المحلية؛

(د) تعزيز التنمية الإقليمية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. ولهذه الغاية، سيضطلع البرنامج الفرعي بما يلي:

(١) استعراض وتقييم وتحليل السياسات والحوافز والبيئات القانونية الموجودة الآن في مجال التسليف والاستثمار في دول أعضاء مختارة، ومقارنتها مع قصص نجاح مختارة، على غرار ما تحقق في جمهورية كوريا واليابان مثلاً، مع التأكيد خصوصاً على الحوافز المعتمدة داخل المنطقة؛

(٢) صياغة توصيات محددة لتحسين قوانين وأنظمة وحوافز الاستثمار المطبقة حالياً بغية إحداث زيادة كبيرة في قدرة الدول الأعضاء على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع التركيز خصوصاً على تدفق رؤوس الأموال داخل المنطقة وعودة رؤوس الأموال التي تستثمر خارج المنطقة؛

(٣) صياغة اتفاقات حول هذه التوصيات تعتمدها الدول الأعضاء المعنية.

الإنجازات المتوقعة

٣٢- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة السهولة في تدفق البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود بين الدول الأعضاء؛ (ب) إذكاء وعي الدول الأعضاء بالتحديات التي تواجهها اقتصاداتها، وبالفرص التي تتاح لها، نتيجة للنظام التجاري الدولي الجديد؛ (ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ (د) زيادة قدرة التصدير لدى بلدان الإسكوا.

مؤشرات الإنجاز

٣٣- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد مخططات التنسيق التي تقترحها الإسكوا لتسهيل تدفقات البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال عبر الحدود؛ (ب) عدد البلدان التي تستجيب لمبادرات الإسكوا في مجال العولمة والتكامل الإقليمي؛ (ج) عدد الدول الأعضاء التي تقبل و/أو تعتمد التوصيات والمخططات الرامية إلى تعزيز قدرة بيئات الأعمال فيها على اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ (د) عدد البلدان التي تعتمد سياسات تصدير فعالة تؤدي إلى زيادة قدرتها التصديرية.

البرنامج الفرعي ٥- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الهدف

٣٤- يستهدف هذا البرنامج الفرعي زيادة قدرات البلدان الأعضاء على تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق تنميتها.

الاستراتيجية

٣٥- تُناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيوفر البرنامج الفرعي الدعم فيما يتعلق بتطوير سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهياكلها الأساسية وتطبيقاتها، وسيستفيد، لهذه الغاية، من قدرات الأمم المتحدة في مجال تنظيم الاجتماعات، وسيستهدف إقامة شراكة بين أصحاب المصلحة الإقليميين المختلفين. كما انه سيتخذ من الأنشطة الإقليمية الحالية أساساً يبني عليه، وسيزيد فعالية هذه الأنشطة من خلال المساعدة على مؤالفة وتقوية الجهود التي تبذل، وذلك من خلال تسهيل التنسيق والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة. ثم انه سيتابع قضايا استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وكذلك القضايا المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وذات الصلة ببلدان الإسكوا.

٣٦- لقد فتح التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمكانات لم تستثمر بعد ويمكن أن توضع في خدمة التنمية المستدامة وأن تتيح لبلدان الإسكوا أن تندمج في الاقتصاد العالمي. لكن التحدي المفروض على البلدان النامية بسبب الاتساع المستمر في "الفاصل الرقمي" كان سبباً في اتخاذ عدد من المبادرات التي استهدفت وقف هذا الاتجاه وتحويله إلى "فرصة رقمية". وفي طليعة هذه المبادرات واحدة انطلقت بقيادة الأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وتمثلت في إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد صممت هذه المبادرة لتكون عالمية، لكنها تتوخى، رغم ذلك، أن تكون إقليمية وأن تلبي، تحديداً، الاحتياجات الوطنية والإقليمية، ولا سيما احتياجات الفقراء والفئات المهمّشة.

٣٧- وسينظم البرنامج الفرعي حملات لمصلحة الجهات صاحبة المصلحة، وسيساعد على وضع برامج ذات قاعدة عريضة ترمي إلى إذكاء وعي صانعي القرار وكبار الموظفين في المنطقة بخصوص آثار ونتائج

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات وفي السياسات الإنمائية الوطنية والإقليمية. وسيُسعى إلى استحداث أنشطة دعائية من خلال تنظيم حلقات دراسية إقليمية لصانعي القرار، وتسهيل صوغ وترويج استراتيجيات وسياسات وطنية تستعين بالوسائل الإلكترونية، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٣٨- وسيعمل البرنامج الفرعي، باعتباره نقطة إلتقاء إقليمية، على إنشاء آليات للتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإقليمية التابعة للقطاعين العام والخاص على السواء والعاملة في أنشطة تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك توخياً لتعزيز التماسك والتضافر وتحديد الجهود المشتركة. كما انه سيجري دراسات مفصلة غايتها المواءمة بين معايير وبروتوكولات الترابط.

٣٩- وسيضطلع البرنامج الفرعي، من وجهة النظر الإقليمية المختصة بالإسكوا، برصد وتقييم تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة بقضايا استخدام هذه التكنولوجيات من أجل التنمية، وسيقدم توصيات حول هذا الموضوع. كما انه سيؤدي دوراً حفازاً في تجميع الخبرات.

الإنجازات المتوقعة

٤٠- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) زيادة استجابة الدول الأعضاء لشمل سياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بعملية التنمية؛ (ب) تحسين التواصل داخل الدول الأعضاء وفيما بينها؛ (ج) تقوية الأثر الإيجابي الذي يتحقق في ميادين إنمائية مختارة، من خلال التوسع في نشر تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تبشر بمستقبل جيد وكذلك في نشر قصص النجاح المحرز في هذا المضمار؛ (د) تقوية إمكانات وصول الطبقات الفقيرة من سكان المنطقة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بغية تضييق الفاصل الرقمي.

مؤشرات الإنجاز

٤١- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان التي تقبل و/أو تعتمد توصيات الإسكوا الخاصة بسياسات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ (ب) عدد المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني التي تشارك في مخططات التشبيك على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) عدد بلدان المنطقة التي تنفذ تطبيقات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي تبشر بمستقبل جيد؛ (د) زيادة عدد برامج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومرافق التدريب الخاصة بها، الموجهة إلى فئات المجتمع الأشد حرماناً.

البرنامج الفرعي ٦- الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط واتخاذ القرار

الهدف

٤٢- يستهدف هذا البرنامج الفرعي تقوية القدرات الإحصائية لبلدان المنطقة بحيث يسهل عليها أن تتخذ قرارات مستنيرة وأن تحسّن توافر المعلومات الإحصائية القابلة للمقارنة وإتاحتها في الوقت المناسب.

الاستراتيجية

٤٣- تقوم بتنسيق أنشطة هذا البرنامج الفرعي وحدة تنسيق الإحصاءات التي ترفع تقاريرها إلى نائب الأمين التنفيذي. وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الدولية والإقليمية في مجال استخدام المفاهيم والمنهجيات والاستبيانات الإحصائية المنسقة المتوافقة مع المعايير الإحصائية المعترف بها دولياً، داخل الأمانة التنفيذية للإسكوا وخارجها. وسيساهم ذلك في تطوير الإحصاءات والمؤشرات الوطنية والإقليمية الموثوقة، والجيدة التوقيت، والموحدة، والمهيأة طبقاً لاحتياجات المستخدِمين، واللازمة لصانعي السياسات، والمحللين، وصانعي القرار، ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والباحثين، والمنظمات الإقليمية والدولية، في منطقة الإسكوا. كما انه سيلبي الطلب المتولد من ضرورة إعداد الإحصاءات والمؤشرات التي تدعو الحاجة إليها لمتابعة توصيات المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة.

٤٤- وستعد شعبة الإنتاجية والتنمية المستدامة إحصاءات ومؤشرات قطاعية تهيأ طبقاً لاحتياجات المستخدمين وتلبي، بفعالية، مستلزمات صنع السياسات والتخطيط التي تواجهها دول الإسكوا في مجالات متخصصة منها، مثلاً، الزراعة، والصناعة، والطاقة والموارد المائية، والإحصاءات البيئية، وغيرها من نظم الإحصاء، ومؤشرات التنمية. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٥- وستضع شعبة التنمية الاجتماعية إحصاءات ومؤشرات اجتماعية تهيأ طبقاً لاحتياجات المستخدمين وتلبي، بفعالية، المستلزمات التي تتعلق بصنع السياسات الاجتماعية والتي تواجهها الدول ومجتمعاتها المدنية في مجالات متخصصة منها، مثلاً، البيانات المفصلة حسب النوع الاجتماعي، والسكان، والتعليم، والبطالة، والتحضر، وغير ذلك من نظم الإحصاء. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٦- وستضطلع شعبة التحليل الاقتصادي بالمسؤولية عن زيادة القدرة الفنية لبلدان المنطقة، وخصوصاً قدرة دول الإسكوا، على تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وبرنامج المقارنات الدولية، بغية إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة تندرج ضمن إطار معادلات القوة الشرائية وتلبي بفعالية مستلزمات صنع السياسات والتخطيط على المستوى الإقليمي في تلك الدول، وعلى وضع إحصاءات اقتصادية مطابقة لاحتياجات المستخدمين وكذلك مؤشرات للتنمية المستدامة.

٤٧- وستعد شعبة العولمة والتكامل الإقليمي إحصاءات ومؤشرات مطابقة لاحتياجات المستخدمين، تتعلق بتدفقات السلع والأشخاص ورؤوس الأموال على النطاق الدولي وداخل المنطقة، وكذلك مؤشرات تتعلق بالهياكل الأساسية المكانية والهياكل الأساسية الخاصة بالنقل، وبالتكامل الإقليمي. كما انها ستقدم خدمات استشارية وتدريبية غايتها زيادة القدرات الفنية لدى بلدان المنطقة.

٤٨- وبفضل أنشطة البرنامج الفرعي، سيكون بمقدور الإسكوا أن تؤدي دور جهة اتصال في المنطقة تعمل مع شعبة الإحصاء وسائر مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مجال جمع البيانات وتجهيزها

وإعدادها طبقاً لاحتياجات المستخدمين، وفي تحديث قواعد البيانات المشتركة بينها وبين تلك الوكالات. وستشكل هذه البيانات مساهمة في عدد من الدراسات الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والفنية التي تعدّ لكل برامج الإسكوا الفرعية. وبذلك ستتعزز سلامة المعلومات التي تستخدم داخل الإسكوا والمعلومات بين اللجنة وجميع هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وستقدَّم مساهمات في بناء القدرات الإحصائية لدى الدول الأعضاء من خلال مساعدة هذه الدول على رفع مستوى القدرات الإحصائية عند كبار موظفيها المحليين وتحسين وتوسيع هياكلها الأساسية الإحصائية بما يتوافق مع المعايير والمفاهيم والمنهجيات الدولية، توخياً لتسهيل تنفيذ البرامج والتوصيات الدولية.

٤٩- وستقدَّم إلى الدول الأعضاء المساعدة اللازمة لاعتماد واستخدام الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية ومؤشرات القياس، وخصوصاً مؤشرات التنمية المستدامة، اللازمة لرصد سياسات التنمية ولتنفيذ التدابير التصحيحية وتكييف السياسات الاقتصادية. وستعدّ مجموعة أساسية من الاحصاءات الاجتماعية ومؤشرات القياس لكي تعتمدها بلدان الإسكوا من أجل رصد الجوانب المختلفة لأهداف تطوير نوعية المعيشة المحددة في مخطط تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ومن ذلك، مثلاً، العمالة، والفقر، والنوع الاجتماعي، وغير ذلك من القضايا. وستؤدي الأنشطة إلى تشجيع التعاون وتبادل المعلومات والآراء والخبرات بين أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بغية تعزيز التنسيق والتكامل الإقليميين وتحسين دور المنطقة، على النطاق الدولي، في مجال الإحصاءات.

الإنجازات المتوقعة

٥٠- تشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: (أ) تحسين القدرة الوطنية على إنتاج ونشر الإحصاءات الرفيعة النوعية؛ (ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ حسابات قومية قابلة للمقارنة؛ (ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على إنتاج واستخدام إحصاءات ومؤشرات قطاعية تفيد في قياس الإنتاجية والفعالية ورصد سياسات التنمية في القطاعات المعنية، وخصوصاً مؤشرات التنمية المستدامة والإحصاءات التي تعد في مجالات جديدة مثل النوع الاجتماعي والفقر؛ (د) زيادة الدول الأعضاء لإنتاج واستخدام مجموعات أساسية من المؤشرات الاجتماعية اللازمة لرصد سياسات التنمية الاجتماعية.

مؤشرات الإنجاز

٥١- تشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الأدوات الإحصائية والمعايير الإحصائية الدولية في أعمال التحليل؛ (ب) زيادة توفر البيانات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدم حسابات قومية معدة في أوقاتها وموثوقة وصالحة للمقارنة؛ (ج) زيادة استخدام الإحصاءات والمؤشرات القطاعية، ولا سيما مؤشرات وإحصاءات التكامل الإقليمي في مجالات جديدة؛ (د) زيادة شمل المؤشرات الاجتماعية الأساسية بعملية صنع القرار.